

كلام في السياسة

واشنطن وحبوب الكتاغون السعودية

جان عزيز

انتخابية تشرشل، أن نظام عالمه المقبل محصور بينه وبين موسكو. وبالتالي لا بد من محاصرة العاصمة الحمراء بالإسلاميين شرقاً وبالديمقراطيين المسيحيين غرباً.

عاشت تلك المعادلة حتى سقوط الاتحاد السوفياتي. بعدها، في حمأة النصر ونشوة العالم الإحادي القطبية، لم تتعب واشنطن نفسها في التفكير بنظام جديد. ظلت طيلة ثلاثة عقود متكئة على خلطة هجينة، بين عولمة لا علاقة لها بحقيقة مجتمعات العالمين العربي والإسلامي، وبين عصرنة سطحية، أو ما سمي يوماً «ماكرونالدية»، وبين بوليصة تأمين مخابراتية، أسمها أنظمة الجيوش وفخامة الجنرالات. ارتاحت واشنطن طويلاً إلى تلك المعادلة الهشة، حتى أنها عممتها على من يختلف معها عضواً وبنويماً. بدليل أنها فرضتها على لبنان، مع السوري ومن دونها...

حتى جاء صيف العام 2010، ولأسباب لم تتضح كلياً بعد، قررت واشنطن التخلي عن تلك المعادلة برمته. وقع أوباما مذكرته السرية تلك في 26 آب، وانطلق ما سمي «الربيع العربي». الأكد الوحيد في فهم ذلك الانقلاب الأميركي، أن ثمة في واشنطن من اقتنع بالنموذج الإردوغاني، واقتنع بإمكان وضرورة ومصالحة تعميمه. كان العنوان الظاهري إسلاماً معتدلاً وتنمية. أي توأمة الاعتراف بإسرائيل مع اقتصاد السوق. لكن في العمق، كان العنوان مشروعاً ثنائياً مشتركاً بين ماكينه القرار الأميركي وبين الإخوان المسلمين. لكن مرة ثانية، وفجأة أيضاً، سقط المشروع. سقط في مصر وفي تونس وفي ليبيا. ثم انفجر في سوريا.

وبدا يتربح في مهده الأول، في تركيا. على وقع هذا السقوط العظيم، بدأ المسار الأميركي الثاني: الاتفاق مع إيران. هنا، كان العنوان الظاهر نوويًا. لكن العمق المضمّر ظل مطروحاً للسؤال: هل قررت واشنطن التخلي عن تحالفها مع السنة والانتقال إلى تركيبة متنوعة تعددية أخرى؟

من دون أوهاام حول سطحية الفهم الأميركي لمنطقتنا ومكوناتها، ومن دون تحركات حول المصالح الحقيقية للدولة العظمى، الواضح أن واشنطن اليوم مريكة، ضائعة، مترددة، بين أي من خياراتها السابقة تعيد إنتاجها. هل تعيد إنتاج «ستابيليتي» العسكر من دون إخوان؟ أو تعيد إنتاج تحالف سني مع مكون آخر من دون «ربيع»؟ أو تذهب نحو تعددية شرق أوسطية على قاعدة سايكس بيكو جديد؟

البلبل السياسية المنبثقة من لبس فكري، هي السمة الطاغية على سلوك واشنطن هذه الأيام. لكن في ختام بحث كيسنجر ما قد يضيء على مؤشر لحسم الاتجاه: إنها الانتخابات التركية. إذا عاد إردوغان، يكون رأي كيسنجر هو الراجح. أما إذا سقط أكثر وظهرت في الأفق ملامح صعود «سيسي تركي» فقد يكون رأي فريدمان أكثر رجحاناً. وعندما، كل حبوب الكتاغون في الأرض لن تنفع مع نظام السعوديين أو تكفي!

واضح جداً أن واشنطن في أزمة رؤية. خصوصاً حيال الشرق الأوسط. والمؤكد أكثر أنها أزمة نحن من يدفع ثمنها.

أمثلة قليلة، لكن معبرة، كافية لتشي بذلك التشخيص: توماس فريدمان، في عامود شهير له في 2 أيلول الماضي، وضع نظام آل سعود في موقع المتهم والمحاكم. حتى أصدر بحقه أحكاماً مبرمة: أسوأ ما حصل للعالمين العربي والإسلامي، هو دأب مليارات النظام السعودي على ضرب كل ما هو تعددي ومعتدل وعصري في هذين العالمين، منذ السبعينات!

بروس ريدل، أحد خبراء التركيبة السعودية في واشنطن، ومساعد بيل كلينتون سابقاً لشؤون المنطقة ومنها شجون الرياض، كتب في 21 أيلول الماضي أيضاً، بحثاً مفصلاً لأحد مراكز صناعة القرار الأميركي. فيدا الكاتب العارف بمحمد بن نايف منذ عقود، حذراً متحفظاً متردداً في اتخاذ أي موقف أو رفع أي توصية. اكتفى بتوصيف سردي، مع إشارات إلى أن كل الأمور ممكنة، وكل الحلول معقدة!

هنري كيسنجر، تأخر في الإدلاء بدلوه حتى 16 تشرين الأول الجاري. كانت طائرات موسكو قد بدأت تهدر في سماء الشرق الأوسط. مسألة لا شك أنها تركزت مرارة بالغة لدى وزير الخارجية الأكثر شهرة في واشنطن. أصلاً، لا يخفي ذلك في مقاله. يروي كيف أن عودة روسيا إلى ضفاف المتوسط، تشكل انقلاباً جذرياً على الأحداث التي «شهدها» قبل 43 عاماً، وانتهت بخروج الاتحاد السوفياتي كلياً من عندنا، وسيطرة إدارته الكاملة على منطقتنا. المهم أن كيسنجر، وإن تحت وطأة حساسيته الشخصية والحدث الروسي في سوريا، كتب إلى صناع القرار الأميركيين ما فحواه: لا تتخولوا عن الدول السنية في المنطقة. لا تركنوا إلى إيران. غير صحيح أنكم تستطيعون أن تكرروا مع طهران ما أنجزته أنا مع بيجينغ قبل 44 عاماً. إدموا مصر والسعودية والأردن. لا تقبلوا بهزيمة داعش على أيدي طرف غير سني. أكثر من ذلك، لا تقبلوا بأن يحكم أرض دولة داعش الحالية في سوريا وحتى في العراق، إلا «سنة معتدلة». قبل أن يختم دارس ميتينغ بتوصية: إنتظروا تركيا. إذا خرجت سليمة معافاة من أزمته الراهنة، ضمّوها إلى هذا المعسكر. فقد تكون مفيدة جداً فيه وله!

ثلاثة أمثلة أميركية معبرة. فالإطار الفكري العام لأصحابها، لا يفترض أن يكون بهذه الهوامش. ومع ذلك، تجد امامك ثلاثة نماذج: السعودية هي المشكلة. السعودية هي... السعودية. السعودية هي الحل! هي المعضلة نفسها، أو الإشكالية السياسية الجيو استراتيجية نفسها، التي لا تزال واشنطن تتعامل معها منذ غادر روزفلت يالطا متجهاً لمباشرة اللقاء عبد العزيز بن سعود. بعدما اكتشف في لقائه الثلاثي مع القيصر المنتصر ستالين، والعجز الذاهب إلى هزيمة

بمير سلام
مرحلة
قائمة
تضمنه
امام خيبرات
ليس بينها
استثناء من
أي نوع
(هيلم
الموسوي)



- منذ 24 ايار 2014، لسنة وخمسة اشهر اكتملت قبل يومين فقط، لا رئيس للجمهورية، رغم دعوة مجلس النواب الى هذه المهمة جلسة تلو اخرى، آخرها الجلسة الـ30 في 21 تشرين الاول.

- منذ 28 آب لم ينعد مجلس الوزراء بسبب مقاطعة افرقاء اساسيين له هم تكتل التغيير والاصلاح وحزب الله، استكمالاً لحال مماثلة ما بين 9 تموز و25 آب، ما حمل سلام - بعد نصيحة الرئيس نبيه بري وتمنيه - على تعليق الدعوة الى جلسة لمجلس الوزراء.

- بدوره مجلس النواب لم يلتئم طوال سنة كاملة تقريبا في جلسة عامة منذ 3 تشرين الثاني 2014. من العقد العادي الاول، وأخفقت محاولة فتح عقد استثنائي، وها هو العقد العادي الثاني في ظل مساعي بري التثام الهيئة العامة. لم يعد ينقص ذلك كله سوى استقالة الحكومة كي تدخل البلاد، للمرة الثالثة، في الفراغ الشامل في انتظار من يتولى ترميم الشرعية الدستورية المفككة والمتهاوية. عندما لا يكون ذلك فراغاً شاملاً. ماذا عساه يسمى؟

عاما 2007 و2008 تكرر المشهد على نحو مصغر: لا رئيس للجمهورية، حكومة مطعون في دستوريتهها لاستقالة وزراء طائفة رئيسية، مجلس النواب موصد الابواب، فلنان في الشارع نجم من احداث 7 ايار جعلت الجيش يفصل بين مهاجمين ومهاجمين رغم محاولة فريق التلويع بشق المؤسسة العسكرية وعصيان عسكريين سنة في صفوفه. هكذا كرت سبحة الفوضى على نحو ذكر بما حدث قبل عقدين من الزمن، الى ان اعاد اتفاق الدوحة تكوين الشرعية الدستورية بانتخاب رئيس وتأليف حكومة وحدة وطنية جديدة، لا تزال الكلفة المذهبية لما حصل حينذاك تستوفى بطريقة او اخرى.

كانت تلك ايضا كلفة سابقة تعذر انتخاب خلف للجميل، فتهافت المؤسسات الدستورية تباعاً. قد لا يكون الفارق مؤثراً للغاية اليوم، كان يقال ان البلاد الآن في ظل اتفاق الطائف، او كان تكون هذه الحجة مبرراً لعدم الوقوع في الفراغ الشامل. الاصلح ان الامر يصبح في نتائجه سيانا:

سكربتة: نحن أحباب!

عاصون» قال: «بعضهم معي صحيح لكن الآخرين أنا افترت عليهم. كنت محرجاً ويجب أن أعد أسماء». وعن تمويله وكيفية حصوله على السلاح قال: «لدي سلاح ومن جيبي الخاص». وذكر الميقاتي أنه شارك مرة في إحدى جولات القتال في طرابلس. لم تكن قضية أحداث طرابلس وحدها التي حضرت أمام العسكرية أمس. سجل المحاكمات زخر بـ 95 جلسة. حضرت قضية «خلية بلونة» التي يحاكم أفرادها بجرم تأليف عصابة مسلحة وقصف الأراضي السورية من الأراضي اللبنانية. استمع العميد ابراهيم إلى إفادة الموقوف محمد د. الذي أنكر كل ما نسب إليه بشأن «جولات استطلاع قام بها لتحديد الأهداف». أما الموقوف محمد د. الملقب بـ «أبو جبر»، فذكر أنه نقل صاروخين

خباهما داخل برّاد إلى ميروبا مقابل 400 دولار أميركي. وروى أنه نقلهما من منزل المدعو محمد اسماعيل المعروف بـ «أبو النور»، الذي انتفض مهدداً المدعى عليه. فوجه له القاضي تحذيراً يحمله المسؤولية إذا تعرّض المدعى عليه محمد لأي أذى. لم يهدأ الموقوف فتدخل أحد عناصر الشرطة لئسكته بالقوة في قاعة المحكمة بطلب من رئيسها. وقد أرجئت الجلسة إلى 12 كانون الأول. كذلك مثل في المحكمة لأول مرة الموقوف ابراهيم قاسم الأطرش، إضافة إلى موقوفين آخرين، يحاكمون بجرم تفخيخ سيارات بالمتفجرات والألغام والقنابل وركن إحداها في محلة المعمورة ليلة عيد الأضحى، لكن الجلسة أُرجئت إلى 15 آذار العام المقبل بسبب عدم سوق أحمد الأطرش المشهور بـ «نسر عرسال».

بنك عوده
يجد هوية علامته التجارية

بعد الاستراتيجية الجديدة التي اتبعتها، والتي تقضي بتوسّع المصرف خارج لبنان وموضعه الراسخ كأحد المجموعات المصرفية الإقليمية الرائدة، ويهدف تحسين العلاقة مع عملائه، قرر بنك عوده تجديد هوية علامته التجارية بطريقة مبتكرة. وسيتم تطبيق هذه العملية بشكل تدريجي وأمين، يسمح لمختلف العملاء من مختلف الأسواق بالتواصل مع المصرف بشكل وثيق حينما يدخلون إلى الفروع أو حينما يعاينون أياً من نقاط الاتصال التابعة للمصرف.

تقدّم هوية علامة بنك عوده التجارية الجديدة لغة مرئية مرنة تؤدي إلى تناغم بين كل منصات التواصل الخاصة بالمصرف، وتتكيف مع كل أشكال التواصل والتصميم.

وتوحي اللغة التصويرية بالمرونة التامة، ف شعارها المتعدّد الاستعمالات يغيّر شكله ليتوجّه إلى شرائح مختلفة برسالة واحدة. أما صورته المختلفة المرتكزة على ثلاث دعائم هي الخدمات المصرفية الخاصة، وخدمات المصرف التجاري، والخدمات الموجهة إلى الأشخاص، فتشكل كينونة واحدة متماسكة. كما أنّ الجهاز التصويري، على الرغم من تنوعه، يعطي علامة بنك عوده التجارية ديناميكية تناسب التنفيذات التواصلية المختلفة الخاصة بالمصرف، من التصميم التخطيطي إلى التصميم الداخلي.

كل هذا يتكامل مع مشروع إعادة تصميم فروع المصرف، الذي تمّ إطلاقه لتسهيل تجربة العملاء في الفرع، في جوّ معاصر يجري فيه العمل بسلاسة وكفاءة.

تندرج هذه الانطلاقة الجديدة لهوية العلامة التجارية، ضمن اطار إرضاء العملاء، وهو ما يعتبره بنك عوده أولوية أساسية.